

والواقع أن هذا المفهوم الحديث الاستعمال والتداول، نسبياً، في الفكر العربي، هو أحد موارد الحضارة الغربية الرأسمالية. وهو يتأسس على القانون الطبيعي، وعلى أن الأفراد والجماعات المختلفة هم، في الأساس، متحررون من سلطة الدولة، التي تقوم بوظيفة «الحكم» بينهم، دون أن تتغلغل في وظائفهم الخاصة. وهذه أفكار تراكبت بداياتها مع سقوط سلطة الكنيسة وقيام السلطة «الزمنية» برسالة جديدة، قوامها أن الدولة هي حارسة الصالح العام. وأن هذا الصالح العام أساسه صالح الأفراد جميعاً والمؤسسات التي تنشأ من مجموع الأفراد^(٧). وهي أفكار تعمقت بمرور الوقت، حتى أضحت فهم الكيفية التي تتوزع بمقتضاها المؤسسات المدنية في المجتمعات الغربية أحد أهم مداخل التعرف على مسار التوجهات السياسية العامة وصناعة القرار في هذه المجتمعات.

وفي الوطن العربي المعاصر، تعدّ تكوينات المجتمع المدني، وبخاصة تلك التي تعبر عن حقائق «جمعية»، بخلاف العائلة، كالتقانات والهيئات والمؤسسات وبدور الصحافة المستقلة وجماعات المصالح والضغط والجمعيات الطوعية مختلفة الأهداف، جنينية، وفي طور التشكّل. وتعود هذه الظاهرة، في نظر البعض، إلى ما فعلته التشوهات الاجتماعية والاقتصادية التي خلفتها حالات التدخل الأجنبي، من ناحية، وامتداد حقبة الركود السياسي، من ناحية ثانية، والدور الذي لعبته الدول حديثة النشأة في جملها، من ناحية أخيرة^(٨). إن جلّ الدول العربية القائمة حالياً لم يتأسس على تقاليد متجذّرة في التربة العربية التاريخية. ومنها من لم تر النور سوى منذ عشرات السنين. وإذا أضفنا إلى ذلك غلبة الأمية، بمعناها الشامل، وعدم معرفة السواد الأعظم من السكان بواجباتهم، ناهيك عن التحدّث عن حقوقهم، والجهل بكيفية إدارة العلاقة مع سلطة الدولة، التي تكاد تدخل تحت جلد المجتمع، هذا وغيره لم يفتح فرصة واسعة لتبلور بنى المجتمع المدني، كما تعرفها المجتمعات الغربية.

وفي حقيقة الأمر، فإن هشاشة تكوينات المجتمع المدني، بمفهومه المذكور، ظاهرة يشترك فيها معظم الدول الأخذة في النمو؛ إذ تعتمد الهيئة (النخبة) الحاكمة في كثير من هذه الدول إلى اضعاف المجتمع الأهلي، من خلال التفتّن في ابتداع وسائل، وتشريعات، لمحاصرة هذا المجتمع، أو استيعاب حركته، كلما ظهرت ارهاصات أو بوادر لنموه وتطوّره، معتبرة، على نحو خاطئ غالباً، أن التكوّنات المدنية (الأهلية) سوف تقلل من قوة الدولة وسلطتها. وقد لا تقتصر محاولات التقليل هذه على التكوّنات الحديثة، بل قد تمتد، أيضاً، إلى بعض الأبنية التقليدية في المجتمع، خاصة تلك التي يُظن أنها تكفل بعض الاستقلالية لهذا المجتمع في مواجهة الحكم.

غني عن الإشارة، هنا، إلى أن الدول المتقدمة تعتبر أن انتشار التجمّعات الأهلية هو أحد منجزات الممارسة السياسية الديمقراطية ومؤشر هام من مؤشرات هذه الممارسة. وقد يصل الحال إلى أن تصبح قوى المجتمع المدني فيها شريكاً، ولو بشكل غير مباشر، في عملية صنع القرار، كما سبقت الإشارة. وليس بلا مغزى، في هذا الإطار، أن كثيراً من المؤسسات المدنية الأميركية، مثلاً، تمارس دورها في صنع القرارات الهامة، خفية أو جهاراً، بحيث يبدو تجاوز هذا الدور أمراً يحسب حسابه لدى أكثر المؤسسات رسوخاً. ولعلّ الدور الذي يمارسه بعض المؤسسات الصهيونية في صنع القرار الخارجي الأميركي تجاه المنطقة العربية يعدّ نموذجاً بارزاً على هذا الصعيد.

عملية ازدهار المجتمع المدني

من الواضح، أذاً، أنه إذا كانت عملية ازدهار المجتمع المدني، وتطوّره كقوة موازية، أن لم تكن محدّدة لقوة الدولة (السلطة الحاكمة) في إطار المجتمعات المستقرة والمستقلة سياسياً، عملية